

معالي وزير الصحة لـ «اليمامة»:

مدينة طبية ومستشفيات تخصصية في جميع مناطق المملكة

أكد معالي وزير الصحة د. حمد بن عبدالله المنع أن خارطة المرافق الصحية ستكون - بإذن الله - مكتملة وتغطي جميع مناطق المملكة بالمدن الطبية الشاملة والمراكز الطبية المتخصصة بعد اكتمال منظومة المشروعات الصحية التي وضع حجر أساسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال جولته التقديرية لمناطق المملكة، وتناول د. المنع في حوار خاص لليمامة الأولويات الاستراتيجية التي يجري تنفيذها على صعيد البنية الأساسية وتحسين وتجويد الخدمات العلاجية والوقائية، لتعزيز مفاهيم وبرامج الرعاية الصحية الأولية، كما تحدث معالي الوزير عن تجربة الضمان الصحي ومشكلة الأخطاء الطبية التي أوضح معاليه أن لجنة مركزية قد شكلت لرصدها في إطار استراتيجية شاملة لضمان سلامة وأمان المرضى،

صوار سعدالله العتيبي

أولويات استراتيجية:

- معالي الوزير القطاع الصحي موعود بنهضة كبيرة في البنية الأساسية الصحية بعد المشروعات الصحية التي وضع حجر أساسها خادم الحرمين الشريفين خلال جولته التقديرية لمناطق المملكة المختلفة. كيف تتطورون لخريطة المرافق الطبية على ضوء هذا التوسع؟

- ستكون بإذن الله الخارطة الصحية مكتملة وتغطي جميع مناطق المملكة بإذن الطبية الشاملة (مستشفيات تخصصية) ومستشفيات صحة نسائية ومعالجة الإدمان) و (مستشفيات أمراض النساء والولادة والأطفال) ومراكز تخصصية لضغط الدم والسكري والعيون والكلى والأذن ومراكز للرعاية الصحية الأولية.

وقد وضعت الوزارة أولويات إستراتيجية جاري تنفيذها، حيث تسعى الوزارة إلى استكمال برامج الحزام الصحي بإشياء مستشفيات تخصصية (مرجعية) على



مستوى مناطق المملكة. وقد قطعت الوزارة شوطاً بعيداً في هذا الشروع بتبني بعض المستشفيات، مثل مدينة الملك فهد الطبية بالرياض، ومستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام، ومستشفى الملك فهد للتصميم، كما يجري حالياً إنشاء (٧) مستشفيات ضمن هذا البرنامج.

ومن أولويات الوزارة الاستراتيجية خلال الأعوام القادمة التركيز على تجويد الخدمات العلاجية والوقائية في كافة مرافق الوزارة، ولقد بدأنا الخطط الأولى في ذلك، وسعياً لإنشاء مجلس الاستشارات المركزي لسجود، كما سيتم التركيز ضمن إستراتيجيتنا على تطبيق برنامج طبيب أسرة لكل أسرة، حيث سيتم التركيز على الرعاية الصحية الأولية ولقد تم الاتفاق مع جمهورية مصر العربية، لتزويدنا بالكوادر المتخصصة في طب الأسرة، إضافة إلى دول العالم المتقدمة الأخرى، ومنها إعلان المملكة خاليه من مرض الملاريا، وقد قطعت الوزارة شوطاً بعيداً في هذا المجال،

ومن المتوقع أن يتم ذلك قريباً وكذلك ربط مرافق وزارة الصحة عبر شبكة المعلومات الصحية، وقد تم إعداد العديد من البرامج لتحقيق هذا الهدف حيث بدأت الوزارة

فعلياً في ربط مرافقها مع الوزارة وأجهزتها بالتاطق.

30 شهراً للتشيد:

■ متى تتوقعون اكتمال هذه المشروعات الجديدة ودخولها منظومة المشات الصحية في المملكة؟

- عد المشروعات الصحية التي تحت التنفيذ (١٦٤) مشروعاً صحياً سوف يتم اكمال الاستلام والتجهيز بإذن الله تعالى لحوالي (٩٠) مستشفى منها وتجاهية هذا العام، وتبني (٧٤) مشروعاً إضافياً إلى (١٣) مشروعاً طرقت هذا العام وسوف تكوني الاعمال الإنشائية لجميع المشاريع بإذن الله تعالى خلال ٣٠ شهراً القادمة.

■ المشروعات الجديدة تضمن بناء العديد من المستشفيات بينما تعاني مستشفيات قائمة من ضعف التجهيز.. فهل هناك خطة محددة لتجهيزات المستشفيات القائمة؟

- جاري حالياً اعتماد خطة تطوير وتحديث البنية التحتية بجميع المرافق الصحية بالمملكة (كالتأمين الكهربي والمياه، الصرف الصحي، التكييف، الغلايات، وكذلك التجهيز الطبي والفخبر

طبي) لجميع

المستشفيات التي تجاوز عمرها أكثر من عشرين عاماً، وذلك بأحدث الأنظمة والأجهزة والمعدات الحديثة.

الضمان الصحي:

■ التأمين الصحي سيمر بخطا ثابتة نحو غاياته ما هو تقييمكم لهذه التجربة ورويتكم مستقبلاً؟

- التأمين الصحي أو بديهة أكثر الضمان الصحي جاء في الأساس كمشروع ابتدائي وزارة الصحة لحل مشكلة كانت قديمة وزمننة، وهي وجود غير السعوديين العاملين لدى معظم القطاع الخاص بدون تغطية صحية وبدون نظام يحدد لهم الألية التي يحصلون بها على الخدمة.

ومن هنا جاء هذا النظام في الأساس، وبدأ التطبيق بعد جهود كبيرة استكملت فيها الاستعدادات، وهذه التجربة لتضاف لرصيد المملكة من الناحية الإنسانية، فالنظام وضع أصلاً لصحة التأمين غير السعودي، والنز صاحب العمل السعودي



- إن التخصصية بمفهومها هي عملية تغير في الملكية أو الإدارة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص.

وذلك بتطبيق أساليب عديدة تتراوح بين :-

1- عقد إدارة وتشغيل.

2- عقد إيجار.

3- البيع الكلي أو الجزئي.

فهي عملية ليست سهلة وتحتاج لزمن مناسب لتؤتي ثمارها المرجوة؛ وليشعر بفائدتها الجميع.

علماً أن دراسات كثيرة أشارت إلى أن تخصصية المستشفيات العامة عمل صعب مصحوب بالعديد من التحديات.. إضافة إلى أهمية التهيئة لمفهوم وفكر جديد في الإدارة وتعميمه على كل المنشآت؛ وهذا أمر ليس بالسهل.

ونحن نأمل في اختيار الأسلوب الأمثل الذي يوفر الوقت.. ويزيد الموارد المالية للمرفق الصحي.. ويوجد نظام رعاية بأفضل كفاءة.. وأقل كلفة.

■ تفاوت الرواتب والامتيازات للأطباء والتقنيين بين مستشفيات وزارة الصحة والمستشفيات الأخرى يؤدي إلى هروب أطباء وزارة الصحة.. هل ترون حلاً لهذه المشكلة؟

- إن هذه حقيقة لا يمكن إنكارها ولقد سعت الوزارة بالكتابة إلى الجهات العليا لوضع حد لهذا التفاوت الذي لا يخدم صالح العمل ولا العاملين، علماً بأن هذه الظاهرة تكاد تكون محصورة بفئة الأطباء؛ وذلك بسبب قلة الحوافز والمميزات للعاملين بوزارة الصحة لتلك الفئة، مقارنة بما يحصل عليه أقرانهم في القطاعات الصحية الأخرى؛ وأود هنا التنويه بأن هناك توجيهاً سامياً لمجلس الخدمات الصحية بتشكيل لجنة من قطاعات حكومية مختلفة لدراسة هذا الموضوع وإيجاد السبل المناسبة لعلاجه.

نظاماً بتغطيته، ووضعت الوثيقة لتكون شاملة في التغطية من الناحية الإنسانية، والوثيقة شاملة في تغطيتها عن أي نظام تأمين خاص في العالم؛ وأقصد بالخاص نظام التأمين المطبق عن طريق شركات التأمين.

ومع الوقت ستنضج هذه التجربة وتقييم، وربما كانت الركيزة التي تستفيد منها كثير من الدول، باعتبار أن المملكة رائدة في هذا المجال.

■ نجاح التأمين الصحي يعتمد على وجود مؤسسات طبية أهلية تتوافر لها معايير الجودة القياسية.. فإلى أي مدى قطاعنا الصحي الأهلي يحقق هذه المعايير؟

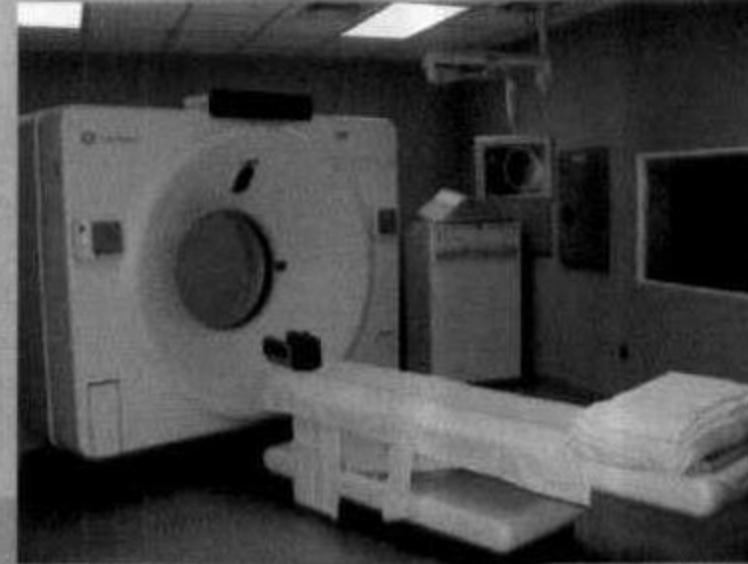
- إن نجاح التأمين الصحي، لا يعتمد على وجود مؤسسات طبية أهلية فقط.. وإنما يحتاج لدعم ومساندة القطاع الحكومي؛ وتشارك وزارة الصحة بمستشفيات كثيرة متميزة في كل أرجاء المملكة.. باعتبار أن المستشفيات الصحية الخاصة تمثل بـ 20,2% من الخدمات الصحية بالمملكة وتركيزها في المدن الرئيسية فقط.

ومن جانب آخر من متعلق حرص الوزارة على الجودة فإنها تقوم حالياً بالعمل مع المجلس الذي للمنشآت الصحية بالتأكد من توفر معايير الجودة لدى القطاع الصحي الأهلي؛ وكما هو الحال مع القطاع استوفت تلك المعايير.

ومن الواضح أن قسماً كبيراً من المؤسسات الأهلية قد استوفت تلك المعايير، إلا ما كانت لتحصل على اعتماد المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية.

التخصصية ليست سهلة:

■ الحديث عن تخصصية القطاع الصحي قديم متى وكيف سيتم تطبيق خطة التخصصية؟



الفترة القادمة؛ وتضم ١٥٠ مركزاً صحياً نموذجياً، كما تم توقيع عقود لإنشاء وتجهيز (٤٢٠) مركزاً صحياً جديداً بمختلف أنحاء المملكة؛ وذلك ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين لإنشاء (٢٠٠٠) مركز صحي في مناطق المملكة كافة.

وتأتي هذه المشاريع الصحية الحيوية والعملاقة انطلاقاً من المبادرة الملكية الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يحفظه الله-؛ والتي تهدف لتحسين مباني مراكز الرعاية الصحية الأولية وتطويرها بشريا وفنياً، خصوصاً وأن هذه المراكز الصحية تقدم خدمات الرعاية الصحية في مستواها الأول لأكثر من (٥٠) مليون مراجع سنوياً.

ويمثل مشروع خادم الحرمين الشريفين لإنشاء (٢٠٠٠) مركز صحي نقلة نوعية متطورة في مجال تقديم الرعاية الصحية للمواطنين، ويضع المملكة في مصاف دول العالم الأكثر تطوراً في تقديم الرعاية الصحية؛ حيث تحتل المملكة وطبقاً لإحصائيات منظمة الصحة العالمية المركز الثالث دولياً، والأول على مستوى منطقة الشرق الأوسط في الإنفاق الصحي.

وتبذل وزارة الصحة جهوداً ممتدة لتطوير المراكز الصحية التابعة لها من حيث المباني والأداء وجودة الخدمات؛ حيث إن معظم المراكز كانت تعمل في مباني مستأجرة لا تتوفر في معظمها المتطلبات الداعمة لأدائها لرسالتها على النحو الأكمل. وأعدت خططاً تفصيلية لتنفيذ مشروع خادم الحرمين الشريفين برؤى جديدة؛ حيث جهزت الرسومات الهندسية للنماذج المقترحة لهذه المراكز؛ والتي تتكون من ست فئات تتدرج من فئة المراكز الكبيرة التي تناسب الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية، والمراكز الصغيرة التي تناسب الأحياء الأصغر، والقرى ذات الكثافة المحدودة مع مراعاة إمكانية التوسع المستقبلي فيها؛ كما تتميز هذه النماذج بمراعاتها لخصوصية مجتمعنا الإسلامي في وجود قسم للرجال، وآخر للنساء مع توفر خدمات المختبر والأشعة.

وتحرص الوزارة في الاستمرار في بذل قصارى جهودها للوصول إلى ما تتطلع إليه القيادة الرشيدة -يحفظها الله- ولما يرضي طموحات المواطنين من خلال تقديم خدمات وقائية وعلاجية وتأهيلية ذات مستوى مرموق وعالي الجودة؛ وذلك ضمن استراتيجية صحية شاملة تضمن تحقيق سلامة المجتمع ورفاهيته.



لجنة مركزية للإشراف على سلامة المرضى من مهامها تأسيس بنك معلومات للأخطاء الطبية

تم اعتماد إنشاء (١٠١٠) مراكز صحية ضمن مكرمة خادم الحرمين الشريفين بإنشاء (٢٠٠٠) مركز صحي.

وجاري العمل على إنشائها والانتهاؤها منها على دفعات؛ حيث تم استلام أول مركز وافتتاحه بحي السليمانية بمدينة الرياض بتاريخ ١٤٢٧/٣/٢٤هـ؛ حيث تم تدشين مركز صحي حي السليمانية بمدينة الرياض؛ كأول مركز صحي نموذجي ومطور تابع للوزارة تبعه استلام عدد من المراكز الصحية بمختلف مناطق المملكة؛ وتستعد الوزارة لاستلام الدفعة الأولى من المشروع خلال

نظام الضمان الصحي إضافة لرصيد المملكة الإنساني لأنه وضع أصلاً لمصلحة غير السعوديين

عملية الخصخصة ليست سهلة وتحتاج لزمان لتؤتي ثمارها

مكرمة خادم الحرمين الشريفين بإنشاء 2000 مركز صحي تهدف لتطوير مراكز الرعاية الصحية الأولية وتطويرها بشريا وفنياً

بالإضافة إلى ذلك توجد لجان الجودة النوعية ومتابعة الأداء، ولجان مكافحة عدوى المستشفيات، ونظام تسجيل الممارسين في الهيئة السعودية للتخصصات الصحية وتؤكد الإحصاءات أن مهنة الطب البشري وطب الأسنان تخضع لضوابط وتحديد مؤهلات ومراقبة للتصرفات، ورصد كل ما يحدث من مخالفات أو أخطاء، سواء تضرر منها المريض أم لم يتضرر، ويتم محاسبة المقصرين من قبل وزارة الصحة، وحسب نظام مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان؛ مما انعكس على الإحصائية العامة لعدد الأخطاء الطبية؛ حيث لم يسجل عام ١٤٢٥هـ إلا ٢٩٥ قضية تم النظر فيها حيث صدرت إدانة (٨٤) خطأ طبياً مهنياً فيما لم يدن (٩٨) قضية كما تم تسجيل (٩٣) خطأ طبياً إجرائياً وتم إحالة (٢٠) قضية إلى اللجنة الطبية الشرعية للتأكد من كافة الإجراءات وإصدار الحكم المناسب

وتعتبر نسبة هذه الأخطاء محدودة وضعيفة جداً مقارنة بما يحدث في كافة دول العالم، ومقارنة بأعداد المراجعين للمرافق الصحية والمستفيدين من خدماتها الصحية؛ حيث بلغ عدد المراجعين لكافة القطاعات الصحية في عام ١٤٢٥هـ ٨٨,٤ مليون مراجع بمتوسط ٥ زيارات لكل فرد؛ حيث راجع المنشآت الصحية بالقطاع الحكومي ٦٥,٨ مليون مراجع والقطاع الخاص ٢٢,٦ مليون مراجع.

مكرمة خادم الحرمين الشريفين: ماذا عن مشروع إنشاء (٢٠٠٠) مركز صحي؟

- كان للمكرمة الملكية الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بتخصيص ٦,٥ مليار ريال من فائض الميزانية العامة للدولة للعامين الماليين ١٤٢٤/١٤٢٥هـ و١٤٢٦/١٤٢٥هـ؛ لتطوير برامج وخدمات الرعاية الصحية الأولية بالمملكة الأثر الكبير في إنجاز خطط وبرامج الوزارة؛ حيث

المرتبة عليها؛ كما تقوم اللجنة المركزية بتطوير معايير سلامة المرضى ومؤشرات لقياسها؛ بحيث تتضمن هذه المعايير الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة من خلال الاسترشاد بالمعايير الموضوعية من قبل منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الصحية المتخصصة.

ومن مهام هذه اللجنة كذلك وضع نظام لتقليل الأخطاء العلاجية، من خلال وضع البروتوكولات العلاجية والإرشادات السريرية للطبيب، وجميع الجهات المعنية بعلاج المريض، كما تهدف اللجنة إلى وضع نظام خاص بشكاوي المرضى.

وتبذل وزارة الصحة قصارى جهدها للحد من الأخطاء الطبية من خلال العديد من المحاور، منها حسن اختيار القوى العاملة في الوزارة من خلال إرسال لجان تعاقد تتضمن استشاريين وأساتذة جامعات سعوديين؛ لضمان حسن الاختيار للأطباء المتعاقد معهم، وكما تقوم الوزارة بتقييم الأطباء المتعاقدين مع القطاع الخاص، علمياً ومهنيًا من قبل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية قبل السماح لهم بالعمل في المملكة؛ وتهتم الوزارة بتطوير مستوى الممارس الصحي، وتحسين أدائه من خلال التسجيل لدى الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، وتشجيع وتنظيم الدورات التدريبية والندوات والمحاضرات.

وقد تم تشكيل العديد من اللجان المتخصصة، مثل اللجان الاستشارية بالمستشفيات؛ والتي تقوم بمراجعة الإجراءات العلاجية التي تتم للمرضى بكافة الأقسام بهدف التقليل من حدوث المضاعفات وتلافي أي قصور قد يحدث، والتحقق من الالتزام بالأساليب العلاجية السليمة؛ وكذلك تشكيل لجان الوفيات التي تناقش أسباب حدوث الوفاة، وفي حالة الاشتباه في وجود خطأ طبي أو مخالفة، يحال الموضوع لإحدى اللجان المختصة؛



الأخطاء الطبية في المملكة محدودة مقارنة بما يحدث في دول العالم ويأخذ المراجعين

للإشراف على سلامة المرضى بالمرافق الصحية التابعة للوزارة برئاسة وكيل الوزارة المساعد للطب العلاجي، ومدير عام المستشفيات نائباً للرئيس، وعضوية آخرين؛ حيث تهدف هذه اللجنة إلى وضع إستراتيجية لضمان سلامة وأمان المرضى، وزوارهم والعاملين على خدمتهم والإشراف على تطبيقها، وتقوم هذه اللجنة بتأسيس سجل مركزي وبنك معلومات للأخطاء الطبية؛ ليكون مصدراً للبيانات والمعلومات عن جميع الأخطاء الطبية من حيث مصدرها ونوعها، وتكرارها ومرتكبها ودرجة خطورتها والقرارات والنتائج

بنك معلومات للأخطاء الطبية:

■ الأخطاء الطبية موضوع شغل الناس كثيراً.. هل أجرت وزارة الصحة دراسة لهذه المشكلة وإلى ماذا خلصتم في تقييم أسباب هذه الأخطاء ومعالجتها؟
- انطلاقاً من المسؤولية الملقاة على عاتق الوزارة الصحة في تقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين بالمملكة، وضمان سلامة وأمان المرضى بالمرافق الصحية المختلفة؛ فإنها تبذل جهوداً كبيرة وعلى مختلف المستويات؛ لتحسين مستوى الأداء الطبي وبالتالي التقليل من الأخطاء. وقد صدر قرار بتشكيل لجنة مركزية

قطعنا شوطاً بعيداً في مشروع الحزام الصحي بإنشاء مستشفيات تخصصية مرجعية على مستوى مناطق المملكة

الأعمال الإنشائية لكل مشروعات وزارة الصحة ستكتمل بإذن الله خلال الـ 30 شهراً القادمة

